ندوة مياه الشرب المعبأة في دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية
دولة الكويت، 9 يناير 2020

التقرير النهائي

عقدت جمعية علوم وتقنية المياه الخليجية ندوة مياه الشرب المعبأة في دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالشراكة مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي استضافت الندوة في مقرها، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وبدعم من الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت بتاريخ 9 يناير 2020. **وعقدت الندوة بدعوة عامة لجميع المهتمين بهذا الموضوع من تنفيذيين وقطاع خاص وتشريعيين وباحثين وأكاديميين وممثلين للمجتمع المدني، وحضرها حوالي 100 شخص من دول مجلس التعاون من مختلف هذه القطاعات.**

وهدفت الندوة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة انتشار المياه المعبأة واستهلاكها المتزايد في دول مجلس التعاون، وتوعية المجتمع الخليجي بالجوانب المختلفة لهذه الظاهرة ليكون تصرف الأفراد وسلوكهم نحو مياه الشرب المعبأة واعياً ومدروساً، وكذلك توعيتهم بنوعية مياه الشرب المزودة للمنازل. وغطت الندوة المحاور التالية:

- **معدلات استهلاك المياه المعبأة و أنواعها ومصادرها في دول المجلس**
- **سوق وصناعة المياه المعبأة في دول المجلس**
- **أسباب ودو افع استخدام المياه المعبأة في دول المجلس**
- **الأنظمة والجهات المسئولة عن ضمان جودة مياه الشرب المعبأة في دول المجلس وفي العالم**
- **تكاليف المياه المعبأة المنظورة وغير المنظورة**

وقدم المحاضرات عدد من الباحثين والمسئولين الحكوميين والقطاع الخاص من دول المجلس في مجال مياه الشرب والمياه المعبأة، وكانت عناوين المحاضرات كالتالي:

- **ظاهرة استهلاك مياه الشرب المعبأة في دول مجلس التعاون**، د. وليد خليل الزباري، برنامج إدارة الموارد المائية، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

- **اقتصاديات المياه المعبأة في دول مجلس التعاون، دراسة حالة: المملكة العربية السعودية**، د. خالد نهار الرويس، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

- **أنظمة مراقبة مياه الشرب المعبأة في السلطنة (التحديات والتطلعات)**، م. فاطمة يوسف العريمي، قسم الصناعات الغذائية والتراخيص، دائرة الرقابة الغذائية، وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، سلطنة عمان
- **دور القطاع الخاص في تقليل التكاليف الاقتصادية والبيئية للمياه المعبأة**، د. معتز جعفر، الرئيس التنفيذي، شركة أبراج للمياه المعبأة، دولة الكويت.
- **تجربة معهد الكويت للأبحاث العلمية في انتاج قناني مياه معبئة من آبار شاطئية وسوق وصناعة مياه الشرب المعبأة في دولة الكويت**، م. علي العدواني، معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت
- **دور قانون حماية البيئة في المحافظة على مياه الشرب**، م. عزيزة العتيبي، الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

ولقد طرحت الندوة العديد من التساؤلات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **ما هي أسباب النمو العالي والمتسارع في استهلاك المياه المعبأة في دول المجلس؟**
- **لماذا المستهلكين على استعداد لدفع سعر أعلى للمياه المعبأة من المياه المنزلية (1000 مرة سعر المياه المنزلية بالنسبة للتر)؟**
- **هل المياه المعبأة أفضل من المياه المعبأة، أم هي مسألة عدم ثقة في المياه المنزلية؟**
- **هل بالفعل نوعية المياه المعبأة أفضل من المياه المنزلية في دول المجلس؟ أم أن الدعايات الترويجية هي السبب؟**
- **هل بالإمكان الافتراض أن جودة ونقاء المياه المعبأة مضمونة وتتم مراقبتها وتنظيمها بالشكل المطلوب في دول المجلس؟**
- **ما هي الأنظمة الموجودة حالياً في دول المجلس لضمان جودة المياه وصحة المستهلك، وهل هي كافية؟**
- **ما هي التكاليف المنظورة وغير المنظورة لصناعة المياه المعبأة على دول مجلس التعاون الخليجي؟**

ولقد نتج عن الندوة الاستنتاجات والتوصيات التالية:

1. هناك العديد من الدوافع التي تؤدي لتفضيل المياه المعبأة على المياه المنزلية في دول المجلس بالرغم من أن دول المجلس تبذل جهوداً جبارة في تقديم مياه ذات نوعية عالية وتتحمل تكاليف باهظة في توفيرها للمستهلك ويتم مراقبة جودتها بشكل مستمر وهي مطابقة للمواصفات القياسية والمعايير التي وضعتها دول المجلس ومنظمة الصحة العالمية.

ومن تحليل نتائج الاستبيانات المتوفرة في دول المجلس (الكويت والبحرين)، احتلت قضية عدم الثقة في جودة المياه المنزلية أحد الأسباب المهمة من هذه الدوافع. **ولذا، يوصى برفع مستوى وعي المجتمع الخليجي بجودة المياه المنزلية التي تقدمها دول المجلس لزيادة ثقته بها.**

2. تمثل صناعة المياه المعبأة نشاطاً اقتصادياً وطنياً قائماً وهاماً في دول المجلس وكذلك من الانشطة الاقتصادية الواعدة نظرا للنمو المتسارع لهذا القطاع وكذلك حجم المياه المعبأة المستوردة، ويمكنه أن يدعم اقتصاديات دول المجلس وأن يساهم في ناتجها المحلي وكذلك في مجال فرص توظيف الشباب الخليجي. كما أن للمياه المعبأة أهمية استراتيجية عالية لحالات الطوارئ المتعلقة بمياه الشرب وخصوصاً أن دول المجلس تعتمد اعتماداً كبيراً على مياه بحر الخليج العربي في التحلية والتي تتعرض للعديد من التهديدات. **ولذا، من الضروري تشجيع هذا القطاع على النمو لتحقيق ذلك. ولكن يجب أن يتم تقليل مخاطره على صحة الانسان والبيئة وتكاليفه المنظورة وغير المنظورة. وفي هذا المجال يجب أن تكون دراسات تقييم الأثر البيئي ضمن اشتراطات التراخيص، والالتزام بممارسات التصنيع الجيدة عند تشغيل المصانع، ووضع الضوابط والتنظيمات المطلوبة لحماية صحة المستهلك.**

3. تمثل قضية نوعية مياه الشرب سواء للمياه المعبأة أو للمياه المنزلية، مثل اختلاط البلاستيك الدقيق أو المركبات الكيميائية للقناني البلاستيكية بالمياه المعبأة، عدم توافق المياه المنزلية مع مواصفات نوعية المياه الفيزيائية والكيميائية والبكتريولوجية، مشكلة تواجد البرومات في مياه الشرب او المياه المنزلية وغيرها من المركبات الكيميائية الناتجة عن عملية التطهير هاجساً كبيراً لصحة الإنسان. **ولذا، يوصى بتكثيف الدراسات العلمية المتعلقة بالجوانب الكيميائية والصحية لمياه الشرب بشكل عام وبيان نتائج هذه الدراسات بدرجة عالية من الشفافية، كما يوصى بوضع خطة سلامة لمياه الشرب Water Safety Plan من قبل الجهة المسئولة عن تزويد/تصنيع المياه سواء المنزلية أو المعبأة لحماية صحة المستهلك.**

4. تمتلك دول مجلس التعاون أنظمة وخبرات متعددة في مجال تنظيم سوق وصناعة المياه المعبأة في دول المجلس لضمان صحة المستهلك وحمايته. ويوصى بتبادل الخبرات والممارسات بين دول المجلس للوصول إلى أفضل الممارسات ولسد الثغرات في هذه الأنظمة سواء المؤسسية او التنظيمية، وخصوصا تلك المتعلقة بتضليل المستهلك حول نوعية المياه. **ويوصى أن تقوم الأمانة العامة بأخذ دوراً قيادياً ومبادراً في تبادل الخبرات بين دول المجلس ووضع الأنظمة الإسترشادية التي تنظم هذه الصناعة على مستوى دول المجلس.**

5. يوجد نقص في البيانات ذات العلاقة بالمياه المعبأة بشكل عام في دول المجلس ويجب العمل على اتاحتها وتزويدها للباحثين. **ويوصى بتوجيه البحوث العلمية في جامعات المنطقة للتطرق إلى الأبعاد المختلفة لظاهرة المياه المعبأة في دول المجلس، وخصوصا تلك المتعلقة بالجوانب الصحية والبيئية منها، وذلك لمساندة متخذي القرار والمشرعين للتعامل مع هذه الظاهرة بتعظيم الاستفادة منها وتقليل تكاليفها وأضرارها المنظورة وغير المنظورة. كما يوصى أن تتولى لجنة خليجية غير حكومية القيام بتجميع البيانات عنها وتوفيرها للباحثين، ويمكن لجمعية علوم وتقنية المياه أن تأخذ دوراً قيادياً في ذلك.**

6. تعاني دول المجلس من ندرة مواردها المائية وتقوم بدعم صناعة المياه المعبأة بشكل كبير سواء بدعم الطاقة المستخدمة في تصنيعها أو بدعم المياه الجوفية التي تستخدم في بعض الأحيان لتصنيع هذه المياه، وكذلك بدعم تكلفة التلوث التي تنتج عنها. **ولذا، يوصى بعدم السماح بتصدير المياه المعبأة إلى الخارج إلا تحت شروط معينة، مثل حالات الطوارئ والإغاثة.**

7. في هذه الندوة تم تغطية جزءاً لا بأس منه من الأبعاد المختلفة لموضوع مياه الشرب المعبأة في دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم بيان الثغرات والمواضيع المطلوب تغطيتها في المستقبل. **ولذا، يوصى بالاستمرار في طرح هذا الموضوع لتحقيق الهدف الرئيس من إقامة الندوة، وهو وتوعية المجتمع الخليجي بالجوانب المختلفة لهذه الظاهرة ليكون تصرف الأفراد وسلوكهم نحو مياه الشرب المعبأة واعياً ومدروساً، وكذلك توعيتهم بنوعية مياه الشرب المزودة للمنازل. وفي هذا المجال، يمثل مؤتمر الخليج الرابع عشر للمياه الذي تنظمه الجمعية في أبريل 2021 في المملكة العربية السعودية فرصة ممتازة لذلك من خلال إضافة محور المياه المعبأة ضمن محاور المؤتمر.**

8. **يوصى برفع نتائج هذه الندوة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعميمها على الوزارات والهيئات والجهات ذات العلاقة بدول المجلس.**

والله الموفق،،،

أ.د. وليد خليل الزباري
رئيس اللجنة العلمية للجمعية